مرسوم رقم ١٣٢٥٧

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح إعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤
لتغطية حاجة الادارات والمؤسسات العامة

إن مجلس الوزراء ،
بناءً على الدستور لا سيما المادة٦٢ منه،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية و تعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و ٢٧ منه،
بناءً على القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤)،
بناءً على اقتراح وزير المالية،
بناءً على موافقة مجلس الوزراء بقراره رقم ٢٧ تاريخ ٤ / ٤ /٢٠٢٤

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ بمبلغ اجمالي قدره ٢٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط اثنان وعشرون الف مليار ليرة لبنانية منه ١٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ل ل فقط اثنا عشر الف مليار ليرة لبنانية على تنسيب احتياطي للعطاءات و١٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط عشرة الاف مليار ليرة على تنسيب احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة لتغطية حاجة الادارات والمؤسسات العامة لعام ٢٠٢٤.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بيروت، في ٢٠٢٤/٤/٢٢

صدر عن مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

صورة طبق الأصل
أمين عام مجلس الوزراء
القاضي محمود مكيه

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

وزير المالية
الإمضاء يوسف خليل

قانون رقم

فتح إعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ قبل تصديقها لتغطية حاجة الادارات والمؤسسات العامة لغاية نهاية العام ٢٠٢٤

المادة الاولى: يفتح اعتماد اضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ بمبلغ اجمالي قدره ٢٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط اثنان وعشرون الف مليار ليرة لبنانية لتغطية النقص في الاعتمادات للادارات والمؤسسات العامة لنهاية العام ٢٠٢٤يوزع هذا الاعتماد وفقا لما يلي :

١-الجزء الاول

الباب ٢٧ احتياطي الموازنة

الفصل ١ احتياطي للنفقات المشتركة

الوظيفة ١٩٠ تحويلات ذات طابع عام بين الادارات

البند ١٥ منافع اجتماعية

الفقرة ٩ تقديمات أخرى

النبذة ١ احتياطي للعطاءات ١٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل .ل

فقط اثنا عشر الف مليار ليرة لبنانية

٢-الجزء الاول

الباب ٢٧ احتياطي الموازنة

الفصل ٢ احتياطي للنفقات الطارئة والاستثنائية

الوظيفة ١٩٠ تحويلات ذات طابع عام بين الادارات

البند ١٨ النفقات الطارئة والاستثنائية

الفقرة ١ احتياطي لنفقات طارئة

النبذة ١ احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة ١٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل .ل

فقط عشرة الاف مليار ليرة لبنانية

تضاف الإعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون البالغة ٢٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل.
فقط اثنان وعشرون الف مليار ليرة لبنانية إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤

المادة الثانية: تدوَن الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٤.

المادة الثالثة: تغطى الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٤ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء	٢	الواردات الإستثنائية
الباب	٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل	٥٦	القروض الداخلية
البند	٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة	٥٦١٠١	القروض الداخلية /٢٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ ل. ل

فقط اثنان وعشرون الف مليار ليرة لبنانية

لتغطية النقص في الاعتمادات للادارات والمؤسسات العامة لعام ٢٠٢٤.

المادة الرابعة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كان الإنفاق في العام ٢٠٢٤ يتم حاليا" وفق الاعتمادات المتوفرة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ المصدق بموجب القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢والمنشور في الجريدة الرسمية ملحق العدد ٧ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٥،

وبعد صدور المرسوم رقم **١٣٠٢٠ تاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٨** المتعلق بإعطاء **تعويض مؤقت** لجميع العاملين في القطاع العام والمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي، الذي أعطى تعويضا" مؤقتا شهريا"ضمن حدود معينة يوازي ضعفي الراتب الاساسي وبدل صفائح محروقات وتعويضات منحت لمرة واحدة للادارات العامة وكذلك للاجهزة العسكرية بتعويض يوازي ٣ اضعاف الراتب الاساسي مع متمماته كما والمتقاعدين ٣ أضعاف وتعويض مقطوع بدل سائق للضباط المتقاعدين

ايضا ،وحيث صدر المرسوم رقم **١٣٠١٩ الخاص بالاجهزة العسكرية لتعديل تعويض النقل للعسكريين** الذي عدل المادة الاولى من المرسوم رقم ٨٧٣٩ تاريخ ٢٠٢٢/١/٢٨ المعدلة بموجب المرسوم رقم ١٠٩٥١ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ ووفقا للمرسوم رقم ١١٩١٤ تاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ **بحيث اعطى للعسكريين في الجيش وقوى الامن والامن العام وامن الدولة والضابطة الجمركية وشرطة مجلس النواب تعويض نقل شهري مقطوع بقيمة ٩،٠٠٠،٠٠٠ ل ل فقط تسعة ملايين ليرة لبنانية بدلا من ٥٠٠٠،٠٠٠ ل ل** اعتبارا من ٢٠٢٤/٣/١ بالاضافة الى تعويض اضافي لمرة واحدة قدره ١٢،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط اثنا عشر مليون ليرة لبنانية

وحيث ان هذه المراسيم لا بد منها من اجل اعادة انتظام سير المرافق العامة قدر المستطاع وزيادة الانتاجية وتأمين ايرادات للخزينة العامة من خلال مواظبة الموارد البشرية على الحضور خلال الدوام الرسمي في سبيل تحسين مستوى الخدمات العامة ومساعدة الموظفين على الصمود في ظل الانهيار المالي الذي يشهده البلد.